الدلالة التركيبية
في التراث الأصولي والدرس اللساني الحديث

د. إدريس بن خويا•

أ. فاطمة برماتي•

المستخلص

هدف البحث إلى الوقوف على بعض قضايا التركيب التي عُنيت بالاهتمام لدى لعلمائنا القدامى، وخاصة عند الأصوليين، ومن تلك القضايا نجد: مفهوم النحو لديهم، دلالة التركيب، التقديم والتأخير، دلالة الترتيب ، التعالق وغيرها من القضايا. ولا يختلف اثنان عن أنّ التركيب يعد من الاهتمامات الدقيقة لعلمائنا العرب القدامى، على اختلاف توجهاتهم العلمية، إلا أنهم أعطوا للتركيب أهمية كبيرة في مجال إيضاح المعنى والمقصد. استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها أنّ الاهتمام بالتركيب ودلالته عند العرب لم يكن حديث النشأة وإنما اهتموا به منذ نزول القرآن الكريم. كما أنّ النحو لم يكن من انشغالات النحاة وحدهم وإنما اهتم به الأصوليون أيضاً.

• أستاذ اللغة العربية المشارك ، جامعة أدرار ، الجزائر bendriss81@yahoo.fr

• أستاذ اللغة العربية المشارك ، جامعة أدرار ، الجزائر

مقدمة:

تعد الدراسات النحوية من أهم ما ألّف فيه العرب في مجال البحث اللغوي؛ إذ توسعوا فيه بحثاً وتأليفاً، خدمة للقرآن الكريم أولاً، وللغة العربية ثانياً، باعتبار أنّ البحث النحوي الذي كان سائداً عند العرب هو ليس الوقوف أو الاهتمام بالإعراب فقط؛ كالوقوف على أواخر الكلمات، وإنما يتعدى ذلك إلى دراسة التراكيب أو الجمل؛ أي أنّ النحو يهتم بالعلاقات التي تربط الكلمات المكونة للجمل والدلالات الناتجة عن هذا الارتباط، وذلك سُمي بعلم النظم أو علم نظم الجملة. وقبل حديثنا عن مضامينه وأهدافه وقضاياه، كان لزاماً علينا الوقوف على المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظة النحو.

مفهوم النحو

إذا سألنا المعاجم العربية القديمة حول هذه اللفظة لوجدنا أنها تُجمع على معنى القصد والطريق، ولذلك يرى ابن منظور أن النَّحْوُ هو إعراب الكلام العربي، وأنه القَصدُ والطَّرِيقُ، وهو مصدر نحا الشيء ينحوه وينحاه نحوا؛ أي قصده قصداً، وهو القصد نحو: نحوت الشيء أنحوه نحواً إذا قصدته[1].

وأما من حيث اصطلاح اللغويين كما عبّر عنه ابن جني بقوله: « هو انتِحاء سَمْتِ كلام العرب، في تَصَرُّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليَلْحَق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينَطقَ بها وإنّ لم يكن منهم؛ وإنّ شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليه»[2]؛ وهو إذ يقصد أنّ النحو لا يقتصر على الإعراب فقط، بل يتعدى إلى البحث في هيئات الكلمة المفردة ودلالتها المتعددة، والبحث في الهيئات المركّبة للجملة وشبه الجملة، وأنّ الغاية منه هو أنّ يعرِف غير العربي فصاحة اللغة العربية، ويتكلم بها كما تكلم بها أهلها، فيتعلم الأعجمي قواعد العربية فيصير فصيحاً في استعمال اللغة[3].

وأما عند الأصوليين فنجد منهم من لا يخرج عن قاعدة النحويين الذين رأوا أنّ النحو يتعدى الإعراب ليشمل التراكيب أو الجمل، أو ما يسمى بدلالة التركيب أو دلالة النظم، حيث يقول الغزالي (ت505هـ) مبيّناً أهميته في استنباط الأحكام الشرعية: « أما المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو أعني: القَدْر الذي يُفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهة، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه» [4]، وهو ما صرّح به **الشاطبي** حينما أشار إلى طريقة دراسة النحو عند **سيبويه** قائلاً: « والمراد بذلك أنّ سيبويه وإنْ تكلّم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[5]؛ فهو بقوله يفسّر ما قاله أبو إسحاق الجرمي (ت225هـ) حول إفتائه من كتاب سيبويه ولمدة ثلاثين سنة، وبالتالي حسب الشاطبي ضرورة الرجوع إلى اللغة بالنسبة للمجتهدين، وأنه لا يمارس الإفتاء إلاّ من كان عالماً باللغة وأسرارها ومضامينها.

إنّ دراسة النحو عند الأصوليين وما صرّح به الشاطبي من قبل ليس المقصود به الاقتصار على اختلاف أواخر الكلم إعراباً وبناء، وإنما هو ما درسه سيبويه في كتابه؛ مما يساعدهم على فهم مقاصد العرب، وعادتهم في صياغة الكلام ووجوه تصرفاتهم في الألفاظ والمعاني، أما اختلاف الحركات فلا يتعلق غرضهم بها، إلاّ أنها علامات للتعبير عن اختلاف هذه المعاني والمقاصد[6].

ومن خلال ما سبق، يتبيّن أنّ العرب تُجمع على أنّ مفهوم النحو -كما يرى القوزي- أنه انتقل « من المعنى اللغوي وهو القصد والطريق، إلى المعنى الاصطلاحي كعلم قائم بذاته، له قواعده وضوابطه وأقيسته الخاصة»[7].

---

[1]. ينظر لسان العرب، مادة (نحا)، 15/309-310.
[2]. الخصائص، 1/34.
[3]. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ص28، منشورات دار الهجرة، إيران، قم، ط2، 1405هـ، واللغة وأنظمتها، ص146.
[4]. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، ص344، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ.
[5]. الموافقات، الشاطبي، 4/116.
[6]. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين، ص30.
[7]. المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ص19، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1401هـ-1981م.

ومن قضايا البحث النحوي عند العرب نجد الإعراب، والتراكيب أو الجمل، والعامل، والحال، والاستثناء، والشرط، الحذف، إلى غير ذلك.

ومن قضايا هذا البحث ما هو موجود – أيضاً- عند ابن القيم الذي حاول وضع بصمته الخاصة في كثير من القضايا النحوية، معللاً الإجابة عنها من خلال وقوفه دائماً على النص القرآني الذي يعتبر منطلقاً أساسياً لإرهاصات البحث النحوي العربي، ومن هذه القضايا **نجد:**

دلالة التركيب

لقد تحدث العلماء عن التركيب ودلالاته، أو الجملة ودلالاتها بإسهاب كبير؛ باعتبار أنّ الدلالة التركيبية هي محصلة مجموع دلالات الكلمات داخل التركيبة اللغوية. ولأهمية التركيب في تحديد الدلالة، فأننا نجد الدارسين قد حاولوا التأكيد على هذه الأهمية مبرزين أنّ البحث عن اللفظة المعجمية يتعدى إلى الحديث عن علاقة الألفاظ بعضها ببعض ضمن التركيب أو الجملة الواحدة. فها هو **فندريس** يقول في شأن هذا الأمر: " فالكلمة لا توجد منعزلة في الذهن إطلاقاً، بل تكون جزءاً من مجموعة ذات امتداد ما"[8] ؛ أي الامتداد المقصود من كلامه هو ذلك التركيب الذي يعطينا معنى أو قيمة دلالية، وأما المجموعة فهي تلك الكلمات المشكلة من الأصوات والأبنية الصرفية المتعددة[9]. وهو ما أشار إليه -أيضاً- **أولمان** Ullman أثناء تركيزه على إفادة التركيب للمعنى بقوله: "إننا لا نتكلم كلمات مفردة، ولكننا نكون منها تراكيب: عبارات أو جملاً ووحدات أكبر من ذلك"[10]؛ أي أنّ الألفاظ خارج التركيب لا قيمة لها، وهو ما أوضحه -أيضاً- **كاتز** Katz بقوله: "إنّ معنى الجملة لا يتأتى من معاني مفرداتها المعجمية فقط، ولكن من العلاقات النحوية القائمة بين المواد"[11] ؛ أي أنّ معاني المفردات المعجمية للجملة لا تفي بالغرض المقصود أصالة من التركيب، وإنما الغرض من ذلك كله هو إيجاد العلائق النحوية التي تربط بين هذه الألفاظ، ومن ثمة الوصول إلى المعنى المقصود من خلال تلك العلائق التي تربطها في التركيب الواحد، أو الجملة الواحدة.

وإذا عرفنا أهمية التركيب عند الغربيين، فإننا نجد من زاوية أخرى أن لعلماء العرب فضل السبق في تأكيدهم على تلك الأهمية من أجل الوصول إلى المعنى، وها هو عبد القاهر الجرجاني يوضح حقيقة البحث وتقصّي المعاني النحوية ضمن التركيب، وليس الألفاظ، وذلك حينما أشار إلى قضية النظم بقوله: «إنّ النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم، وأنّ توخيها في متون الألفاظ محال»[12]. وهذا القول يعد من الأقوال المهمة والمتعددة التي طرحها الجرجاني من أجل تأكيده على ضرورة اكتشاف حقيقة معاني الكلمات داخل التركيب، وليس خارجه؛ وهو ما نعته بمصطلح النظم الذي هو نتيجة تأليف وانسجام الألفاظ على طرق معينة، وهو ما يتضح من خلال قوله: " وإن كان هذا كذلك، فينبغي أنّ يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أنّ تصير إلى الصورة التي يكون الكلِم إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدّي في الجملة معنىً من المعاني لا سبيل إلى إفادتها إلاّ بضمِّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"[13]، وبالتالي" يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنىً من معاني النحو فيما بينهما.[14]، وهو ما أكده السيوطي هو الآخر في إشارته إلى أهمية العلائق القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة بقوله:ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة؛ بل الغرض إفادة المركبات والنِّسب بين المفردات،" كالفاعليَّة، والمفعولية وغيرهما"[15] ؛ أي أنّ معاني النحو تظهر من خلال التأليف والانسجام المنظمين للألفاظ داخل التركيبة اللغوية الواحدة، وكل ذلك راجع إلى أنّ التفاعل بين الكلمات ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحوي معا، فبين الجانبين تعاون مشترك وتبادل تأثيري[16].

وإذا رجعنا إلى صاحبنا ابن القيم لوجدناه يؤكد على تلك الخصوصية الدلالية للتراكيب، حيث يقول: «إنّ اللفظ قبل العقد والتركيب بمنزلة الأصوات التي ينعق بها ولا تفيد شيئاً، وإنما إفادتها بعد تركيبها»[17]؛ أي أنّ الألفاظ خارج الجملة أو التركيب هي مقتصرة على معناها المعجمي فقط، وهي قبل التركيب بمثابة تلك الأصوات التي ليس لها معنى، ولكن المعاني لا تتضح ولا تكتمل إلاّ من خلال إقحام تلك الألفاظ وتوظيفها ضمن تركيب واحد، وبالتالي تحصل إفادتها بعد العقد والتركيب والتأليف والانسجام بينها.

---

[8]. اللغة، ص241.

[9]. ينظر علم الدلالة، د. أحمد نعيم الكراعين، ص99.

[10]. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص34، ترجمة وقدم له وعلق عليه د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1988م.

[11]. Katz è Post ,Jerrold al An Integrated Theory of linguistic Discerptions. J. Paul .è M.I.T. .J: press-Copyright (c)1964-Massachu-setts.U.S.A. نقلاً عن علم الدلالة، نعيم الكراعين،ص99.

[12]. دلائل الإعجاز، ص238.

[13]. المصدر نفسه، ص 47.

[14]. المصدر نفسه، ص 256.

[15]. المزهر في علوم اللغة، ص54.

[16]. ينظر النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص84-85، القاهرة، 1403هـ-1983م.

[17]. أعلام الموقعين، 766/3، وينظر مختصر الصواعق، 394/2.

وهو ما يوضّحه في موضع آخر بأبيات شعرية قائلاً[18]:

وَاللَّفْظُ مِنْهُ مُفْـرَدٌ وَمـركَّبٌ # فِي الاعتبار فَمَا هُمَا سِيَّانِ
وَاللَّفْظُ بِالتَّركيبِ: نَصٌّ فِي الذِي # قَصَدَ المُخَاطِبُ مِنْهُ فِي التِّبيانِ

... ...

يَحْتَجُّ بِاللَّفْظِ المرَكَّبِ عَارِفٌ # مَضْمُونَه بِسِياقِهِ لِبَيَانِ
وَاللَّفْظَ حِينَ يُسَاقُ بِالتركيب مَحْـفوف # بِهِ لِلْفَهْمِ وَالتِّبْيَانِ

... .

إذْ أكثرُ الألفَاظِ يَقْبَلُ ذَاكَ فِي # الإفْرَادِ قَبْلَ العَقْدِ وَالتِّبْيَانِ
لَكِنْ إذَا مَا رُكِّبَتْ زَالَ الَّذِي # قَدْ كَانَ مُحْتَمَلاً لَدَى الوِحْدَانِ
فَإذَا تَجَرَّدَ كَانَ مُحْتملاً لِغَيْـر # ـ مُرَادِهِ أو فِي كَلامٍ ثانِ
لَكِنَّ ذَا التَّجْرِيدَ مُمْتَنِعٌ، فَإنْ # يُفْرَضْ يَكُنْ لا شَكَّ فِي الأذْهَانِ.
وَالمُفْرَدَاتُ بِغَيْرِ تَرْكِيبٍ كَمِثْل # الصَّوْتِ تَنْعِقُهُ بِتِلْكَ الضّانِ

وإنّ هذه الحقيقة التي أكّدها ابن القيم لا تخرج عمّا أشرنا إليه في الأقوال السابقة للغربيين، من خلال ما أشار إليه فندريس لما عبّر عنها بالامتداد أو التركيب، أو من خلال ما أشارا إليه أولمان وكاتز حينما أكدا على ضرورة تركيب عدة كلمات من أجل الحصول على معنى جامع مفيد لها ضمن جملة معينة.

وأنّ كلام ابن القيم حول منزلة الأصوات أو الألفاظ خارج التركيب، وإفادتها بعد التركيب هو لا يخرج عمّا قاله أصحاب النحو التحويلي من كلام حول البنية السطحية "Surface Structure"، والبنية العميقة "Deep Structure" حول ضرورة الربط بين الصورة الصوتية والصورة الدلالية، فأي نظريات في الغرب تكلّمت عن الدلالة التركيبية بأوضح مما قاله علماء العرب من لغويين وبلاغيين وأصوليين؟[19].

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني يؤكد على قضية النظم بإشارته إلى أهمية دلالة التركيب من خلال قوله السابق، فإننا نجد ابن القيم -كذلك- لا يخرج في رأيه عن هذه الأهمية، مشيراً إلى أنّ دلالة التركيب هي نتيجة الدلالة الحاصلة من ضم لفظ مع لفظ، بل يتعدى ذلك إلى ضم نص إلى نص آخر، أو جملة إلى جملة أخرى، وهو أصح من دلالة الاقتران[20] وأبلغ منها، حيث يقول: " أو بدلالة التركيب؛ وهي ضم نص إلى نص آخر، وهي غير دلالة الاقتران، بل هي ألطف منها وأدق وأصح »[21]؛ وأنها أدق من دلالة الاقتران باعتبار أنّ المتكلم لما يحاول نسج كلامه يختار الألفاظ المناسبة في التركيب المناسب، وأنّ قضية جمعها وتآلفها في تركيب واحد ليس بالشيء السهل. وأنّ دلالة التركيب تتعدى من ضم لفظ إلى لفظ، إلى ضم نص إلى نص آخر ليشكل لنا بذلك خطاباً تاماً يفهمه المستمع - المثالي للغة.

ولذلك، فإننا نجد أن الدلالة التركيبية ترتبط « بمفهوم الفائدة، ولا تتحقق الفائدة إلاّ بائتلاف الكلام، وضم بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النحوية المألوفة، وعندما يعبّر المتكلم عن غرض من أغراضه، فإنه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأخرى، أو بين عدة كلمات»[22].

ومن قضايا التركيب **نجد:**

التقديم والتأخير

إنّ قضية التقديم والتأخير شغلت الدارسين والقدامى والمحدثين على حد السواء لما لها من أهمية كبرى في الكشف عن الدلالة النحوية للنصوص اللغوية، لتدخل بذلك عامل المتكلم لأجل التحكم في آليات الخطاب ومقاصده وبنياته؛ باعتباره العامل الأساس في إنتاج خطابات وجمل تنساق وَفق صياغاته الخاصة، وفي قوالب تحمل أشكال متنوعة.

وإنّ هذا الجانب تناوله النحاة والأصوليون والبلاغيون في دراستهم لقضايا المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول. وخير دليل على ذلك ما تناوله عبد القاهر الجرجاني في أهمية التقديم وأغراضه التي فصّلها في الدلائل قائلاً:«هو بابٌ كثيرُ الفوائد،

---

[18]. شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ابن قيم الجوزية، 321/1-327، شرحها وحققها د. محمد خليل هراس، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ-2004م.

[19]. ينظر علم الدلالة، د. نعيم الكراعين، ص100.

[20]. تعنى دلالة الاقتران عند الأصوليين وغيرهم توسيع دائرة المشاركة بين المعطوفين، فلا يشتركان في الحكم النحوي فحسب، وإنما تكتسب الكلمة شيئاً من دلالة ما قرن بها، وأن هذه الدلالة تعتمد على افتراض وجود تأثير دلالي لعلاقة الجوار؛ حيث تكتسب الجملة أو الكلمة شيئاً من دلالة ما يجاورها. ينظر تحويلات الطلب ومحددات الدلالة-مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف، د. حسام أحمد قاسم، ص244-245، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1428هـ-2007م.

[21]. أعلام الموقعين، 276/1.

[22]. المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة العربية، د. محمد محمد يونس علي، ص315، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007م.

جَمُّ المحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية. لا يزالُ يفتَرُّ لك عن بديعة، ويُفضِي بك إلى لطيفةٍ. ولا تزالُ ترى شِعراً يروقُك مسمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعُه، ثم تنظرُ فتجدُ سبب أَنْ راقك، ولَطُفَ عندك أنْ قُدِّمَ فيه شيءٌ وَحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان »[23]، فهذا عن رأي أحد القدامى.

وأما عن رأي المحدثين فإننا نجدهم قدا اهتموا بهذا الجانب من الوجهة النحوية، فيما عُرف عند التحويليين بقواعد إعادة الترتيب[24]، حيث يرى الراجحي أنّ كل لغة لها « ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أنّ نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح »[25]. بالإضافة إلى الاهتمام به من طرف أوساط الدارسين المعاصرين في أبحاثهم ودراساتهم النحوية والمختلفة؛ لأنّ « التقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو للعناية...وإنما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة »[26].

دلالة الترتيب

يعد هذا الجانب من صور التقديم والتأخير « باعتبار أنّ اللغويين اعتنوا بدراسة "الرتبة" في التركيب اللغوي، وبخاصة في باب التقديم والتأخير»[27]، وأنه -أيضاً- ناتج عن « تتابع الوحدات اللغوية، وَفق ترتيب خاص تمليه قواعد النظام باعتبارها الإطار الضابط للتشكيل اللغوي »[28]، وأنّ هذه الدلالة تعنى بدلالة بالموقع؛ باعتبار أنّ القضية ليست وجود تأثير للكلمات فيما يجاورها، وإنما وجود معني لموقعها عن غيرها[29].

ونجد أنّ النحاة قد حرصوا كل الحرص -إدراكاً منهم- على أهمية الترتيب، ومن ثمة على استقراء المواضع أو المواقع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، وهي الرتبة المتعلقة تعلقاً مباشراً بالدلالة[30]، خصوصاً إذا سلّمنا بأنّ ظاهرة التقديم والتأخير تقوم على «التصرف في الرّتب التي تحتلّها العناصر المكوّنة لمركّب من المركّبات، وهي في الظاهر مبحث لا يتأثر بالمحلّ الذي يتنزّل فيه ذلك المركّب من حيث هو كلّ ولا يؤثّر فيه، باعتبار أنّها تتعلّق بوجه تركّب العنصر وتكوّنه لا بمختلف المواضع التي يحتلّها»[31]. وإذا كان هذا الاهتمام منصباً من طرف النحويين، فإننا نجد من زاوية أخرى أنّ علماء الأصول كان لهم الاهتمام نفسه -تقريباً- في وقوفهم على قضايا التقديم والتأخير، وكذا علاقة الرتبة التي لها صلة وثيقة بهذا الجانب النحوي الهام.

وإذا كنا نتحدث عن الرتبة، فإنّ **ابن القيم** لم يخرج عن الإطار الذي رسمه النحويون قبله، وخصوصاً لما نجده يعتمد على رأي **السهيلي** في هذه المسألة، مبرزاً أهميتها الدلالية في التراكيب اللغوية المختلفة، فهو يرى أنّ « ما تقدم من الكلم فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان»[32]؛ أي أنّ الترتيب هو عملية ذهنية خالصة، راجعة إلى التصورات الخارجية؛ بحيث إنه في الذهن يتم فصل الأقوال وتوزع المعاني وصنع العبارات[33]. فلذلك نجد **عبد القاهر** لا يخرج هو الآخر عن هذه الفكرة حينما أشار إلى أنّ المعنى إذا وجب «أنّ يكون أوّلاً في النفس وَجَبَ اللفظُ الدّال عليه أنّ يكون مثله أولاً في النطق»[34]، وهو ما أشار إليه -أيضاً- من قبل بقوله: « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وتُرتِّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[35].

ومن خلال رأي ابن القيم السابق يتضح أنّ ترتيب الألفاظ يكون نتيجة لتصور المعاني في الأذهان، فهو يُعطي أهمية للمعاني أكثر من الألفاظ، حيث وقف على هذه الحقيقة في أكثر من موضع، وعلى اختلاف كتبه. وأنه من المعروف أنّ الألفاظ « بعضها يكون أسبق تصوراً ووجوداً في الذهن من الآخر، والنفس تميل وتتشوق لذكر ما تسبق معرفته ووجوده في الذهن أولاً، وهذا يعني استدعاء تطابق الترتيب اللفظي لمفردات معاني الجملة ومع ترتيبها ووجودها الذهني، وهو أمر يتمشى مع ما تميل إليه الذات وينسجم معها»[36].

---

[23]. دلائل الإعجاز، ص85-86.
[24]. التركيب والدلالة والسياق - دراسات تطبيقية، د. محمد أحمد خضير، ص179، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2005م.
[25]. النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص154، النهضة العربية، بيروت، 1979م.
[26] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، ص143، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
[27]. البنية التركيبية للحدث اللساني، د. عبد الحليم بن عيسى، ص121، منشورات دار الأديب، وهران، 2006م.
[28]. المرجع والصفحة نفسهما.
[29]. ينظر تحويلات الطلب، ص248.
[30]. ينظر المعنى وظلال المعنى، ص332.
[31]. أصول تحليل الخطاب، 491/1.
[32]. بدائع الفوائد، 63/1، ونتائج الفكر، ص209.
[33]. ينظر مقومات الدلالة النحوية، ص180.
[34]. دلائل الإعجاز، ص52.
[35]. المصدر نفسه، ص50.
[36]. مقومات الدلالة النحوية، ص181.

وبالتالي يكون ترتيب الألفاظ حسب **ابن القيم** تابعاً لترتيب المعاني المجردة في الذهن، باعتبار أنّ المعاني أسبق وجوداً في الذهن من الألفاظ، وهي حقيقة مسلّمة؛ خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ المتكلم بطبعه قبل إنتاجه لسلسة كلامية لا بد من التفكير الرزين قبل إنتاجه لألفاظ معيّنة، وهذا التفكير يكون نتيجة استحضار المعاني في الذهن، قبل تحويلها إلى ألفاظ معبّر بها عن ما يختلج في نفسية المتكلم.

وإذا كان الترتيب حسب **ابن القيم** هو نتيجة لتقدم المعاني في الأذهان، فإن هذه المعاني بدورها تتقدم بخمسة أمور، وهي: «إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال »[37]، وأنه من خلال هذه الأمور الأربعة إذا ما استثنينا منها الرتبة نجد أنّ ابن القيم قد أبدع في هذا الجانب حينما حاول الإجابة والرد على تعليلات السهيلي في إشارته للأشياء التي بها تتقدم المعاني في الأذهان، وهذا ما يؤكد على حرصه في استقراء الدلالة النحوية عن طريق المجاورة داخل التركيب اللغوي الواحد، خصوصاً حينما نجده يتعامل مع النص القرآني من أجل إبرازه واستثماره لتلك الطروحات التي أشار إليها في تنظيراته، وحتى لا يدع أدنى شك للقارئ أو لأي كان أن يدحض آراءه وتأويلاته وتخريجاته المتميزة؛ فالتقديم بالزمان والطبع والسبب، والفضل والكمال أو الشرف[38] هي أمور مستوحاة نتيجة القراءة العميقة للنص القرآني. وأن الرتبة، التي لها صلة مباشرة بالتقديم والتأخير نجده يحاول إبراز دلالة الترتيب في النص القرآني، باعتباره نصاً لغوياً من الدرجة الأولى.

ومن النماذج التي ساقها ابن القيم لكثرتها نجد قوله تعالى: [هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ][39]؛ فهو تقديم بالرتبة، مجيباً هذا الجانب بتعليل آخر يراه أفضل من تعليل السهيلي قائلاً: « وأما تقديم :[همَّازٍ] على [مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ] ففيه آخر غير ما ذكره، وهو أنّ همزه عيب للمهموز وإزراء به وإظهار لفساد حاله في نفسه، فإن قاله يختص بالمهموز لا يتعداه إلى غيره، والمشي بالنميمة يتعداه إلى من ينم عنده، فهو ضرر متعد، والهمز ضرره لازم للمهموز إذا شعر به ما ينقل من الأذى اللازم إلى الأذى المتعدي المنتشر»[40]؛ فهو رد على كلام **السهيلي** الذي رأى أنّ «المشي مرتب على القعود في المكان، والهماز هو: المغتاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه، بخلاف النميمة»[41].

ومن خلال النماذج التي وقف عليها **ابن القيم** في البدائع لأجل إبرازه لعامل الرتبة في التركيب، يتبيّن أنّ دور التقديم والتأخير قد تجاوز عنده مجرد ردّ الفروع إلى الأصول إلى قضايا -أبعد من ذلك- تتعلق بالفروق المعنوية الحاصلة عن الانتقال من البنية الأصلية إلى البنى المتفرعة عنها بواسطة التصرّف في رتب العناصر في اللفظ[42]، وأننا- بذلك- نجده لا يخرج عن المضمون الدلالي للبنية التركيبية، من خلال محاولاته الجادة لأجل الوصول والكشف عن ما يسمى بالبنية العميقة للتركيب اللغوي، لا الاكتفاء بما تفرزه البنية السطحية للتركيب.

المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل:

تحدث **ابن القيم** في هذا الجانب عن قضية ثبوت علامة التأنيث في حالة ما إذا تأخر الفعل عن الفاعل، وذلك كما هو معروف -حسبه- أنّ الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقته علامة التأنيث، سواء أكان التأنيث حقيقياً أم مجازياً. فيقال: "طابت الثمرة"، و"جاءت هند"، إلاّ أنّ يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر؛ كالحوادث والحدثان، والأرض والملكان، فلذلك جاء: "فإن الحوادث أودى بها"؛ أي أنّ الحوادث في معنى الحدثان. وجاء -أيضاً-: "ولا أرض أبقل إبقالها"؛ فإنه في معنى "ولا مكان أبقل إبقالها"[43].

ويرى **ابن القيم** أنّ النحاة اتفقوا على أنّ الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث فلا بد من إثبات التاء، وإنّ لم يكن التأنيث حقيقياً؛ بحيث إنه إذا باشر الفعل فاعله كانت المطابقة كلية، وأنه إذا حدث تقديم أو تأخير في التركيب تغير الموقف والحكم؛ كقول القائل: "قال الأعراب"، و "قام الهندات". ولا يقال: " الأعراب قال"، ولا "الهندات قام"[44]،حيث يقول ابن القيم مؤكداً على ثبوت التاء قائلاً: «ومن هنا كان إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء طال الكلام أم قصر؛ لأنّ الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمراً متصلاً به اتصال الجزء بالكل، فلم يكن بد من ثبوت التاء لفرط الاتصال»[45]؛ لأنّ المطابقة بين الفعل وفاعله حسب ميشال زكريا لا تتحقق في حال باعدت فيه عناصر كلامية بين الفعل وفاعله، وتجري الأمور في هذه الحالة

---

[37]. بدائع الفوائد، 63/1، ونتائج الفكر، ص209.

[38]. الزمان: كتقديم عاد وثمود، والظلمات والنور. الطبع: كتقديم الغفور على الرحيم؛ لأن المغفرة سلامة، والرحمة غنيمة، والسلامة تطلب قبل الغنيمة. السبب: كتقديم العزيز على الحكيم؛ لأنه عز، فلما عز حكم. الفضل: كتقديم السميع على البصير. ينظر بدائع الفوائد، 63/1-66، ونتائج الفكر، ص210-214.

[39]. سورة القلم، الآية 11.

[40]. بدائع الفوائد، 70/1.

[41]. نتائج الفكر، ص211.

[42]. ينظر أصول تحليل الخطاب، 526/1.

[43]. ينظر بدائع الفوائد، 118/1، والإنصاف، 274/2-276.

[44]. ينظر ضوابط التقديم، ص106.

[45]. بدائع الفوائد، 118/1.

بحيث يكون الاتباع إلزامياً كلما توفر تتابع كلامي مؤلف من الفعل وفاعله[46]؛ وهذا ما نجده مجسّداً في كلام ابن القيم لما أشار إليه قائلاً: « إذا فصلت الفعل عن فاعله فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة، وكلما قرب قوي إثباتها، وإن توسط توسط؛ فـ" حضر القاضي اليوم امرأة" أحسن من "حضرت»[47].

ومن خلال ذلك، يتبين أنّ ابن القيم يصر على أن المطابقة تكون أوضح وأوجب في حالة ما إذا تقدم الفاعل على الفعل، وأنّ علامة التأنيث تُثبت في حالة تأخر الفاعل على الفعل، سواء أطال الكلام أم قصر. ونحن في هذا الجانب وقفنا على القصد بالمطابقة من حيث النوع لا من حيث العدد.

التقديم والتأخير، والتعليق والإلغاء:

إنّ مصطلح التعليق شديد الارتباط بقضية التقديم والتأخير، وهو شديد التعلق بأفعال الظن، ومن المصطلحات التي أوجدها القول بالعامل[48]؛ حيث يعرفه ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: « التعليق هو إبطال عمل العامل لفظاً لا تقديراً»[49].

وإذا كان مصطلح التعليق أشد ارتباطاً بمصطلح الإلغاء، فإننا نجد ابن القيم لا يفرّق بين المصطلحين، بل إنه عبّر عن التعليق بالإلغاء بقوله: « وأفعال القلب تلغى إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها أو المؤكدة باللام، تقول: لا أدري أقام زيد أم قعد، وقد علمت ليقومن زيد، ولكن لا تلغى هذه الأفعال القلبية حتى يذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى، فتكون حينئذ في موضع المفعول بالعلم »[50].

ونجد أنّ معظم النحاة لا يكادون يفرّقون بين المصطلحين، وذلك بأن الإلغاء في كل مواضعه جائز، فحيث ألغيت الفعل جاز لك إعماله، أما التعليق فواجب متى تحقق سببه، فليس لنا أنّ نعمل الفعل وقد علقته أداة نفي أو استفهام. وأنهم يرون - كذلك- أنّ الفعل الملغي لا يعمل في اللفظ ولا في المحل، أما المعلق فإنه يحجب عن العمل في اللفظ ويبقى عاملاً في المحل[51].

وبالتالي فإن عاملي الإلغاء والتعليق من أوجه الإعمال ذات الصلة بالتقديم والتأخير، وأنه لا إلغاء ولا تعليق إلاّ بسبب، وهذا السبب لا يبعد أنّ يكون تقديم المعمول على العامل، أو تأخير العامل على المعمول، أو الفصل بينهما بما له الصدارة أو بغيره، وعن هذه العمليات المتصرّفة في التركيب ينتج ما يسمى بالإلغاء أو التعليق[52].

التوسع في التقديم

إنّ بعض قضايا التركيب تملك مزية الحرية والحركة في الجملة دون قيود أو ضوابط تحكمها، ومنها ما يسمى بشبه الجملة، حيث يرى ابن القيم: « أنّ المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ إذ كان موضعه التأخير»[53]؛ أي أنّ شبه الجملة ربما يتميز بحرية تكاد تكون كاملة في التنقل في المراتب (قبل/بعد) من غير قيد ولا شرط[54]، وأنه يعتبر ركناً من أركان التركيب؛ خصوصاً إذا كان التركيز عليه لتتمة الكلام، أو لأجل الإبلاغ، وهذا في حالة ما إذا عرفنا أن تقديم الأركان اللغوية في التراكيب العربية يمكن أنّ يوافق هدف تقديم الأركان اللغوية من وجهة نظر لسانية غربية. لكن الشيء الذي لا يرضى به الألسنيون هو أن التوسع في التقديم أو التصرف لا بد من أنّ يحتكم إلى مجموعة من الضوابط؛ أي القواعد التحويلية التي تبيح التصرف في مواقع الأركان اللغوية محدد بغايات لا تتجاوزها، وقواعد لا تتخطاها، وإلاّ أدى ذلك إلى الوقوع في الغموض التركيبي[55].

وإذا رجعنا إلى مقولة **ابن القيم** السابقة لوجدناها تعزز من إمكانية التوسع في التقديم، وخاصة بوجود شبه جملة أو الظرف، وأنّ من تلك الحرية في التنقل (قبل/بعد) كأن نقول: "زيد في الدار"، و"في الدار زيد". فكلام ابن القيم نجده مقبولاً إذا ما وقفنا على مثل هذه النماذج، خصوصاً وأن هذه العملية التحويلية حافظت على الركن المنقول مع وظيفته الأصلية، وهذا ما نادى به الدرس اللساني الحديث بمصطلح "التبئير focalization" الذي هو نتيجة حدوث تغيرات قبل أو بعد[56]. ومنه فإن عامل التوسع في التقديم عند **ابن القيم** جائز وفق ثنائية (قبل/بعد) في التركيب اللغوي الاسمي، خصوصاً إذا تأكدنا من سلامة الجملة نحوياً ودلالياً.

---

[46]. ينظر الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ميشال زكريا، ص48-49، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983م.

[47]. بدائع الفوائد، 118/1.

[48]. ينظر ضوابط التقديم، ص85 .

[49]. شرح المفصل، 83/7.

[50]. بدائع الفوائد، 42/3.

[51]. ينظر ضوابط التقديم، ص86.

[52]. ينظر المرجع نفسه، ص90.

[53]. بدائع الفوائد، 169/1.

[54]. ينظر ضوابط التقديم، ص232.

[55]. ينظر البنية التركيبية للحدث اللساني، ص127-128.

[56]. ينظر المرجع نفسه، ص133، وأصول تحليل الخطاب، 511/1.

ومن خلال ما وقفنا عليه من ضروب التقديم والتأخير عند ابن القيم، تبيّن أن هذا العالم قد توصل إلى أنّ الجوهر الأساس في الإنجاز الفعلي اللغوي هو نتيجة معرفة الترتيب الأصلي والأساسي لمكونات التركيب اللغوي على تنوع أنماطه، مؤكداً في ذلك على ما تُمليه ثنائية اللفظ والمعنى معاً، ولذلك نجده قد تفطن إلى إدراك الترتيب الأساسي للبنية الأصلية، أو ما أُصطلح عليه لدى الألسنيين المحدثين بالبنية العميقة "Structure Profonde"[57]. وهذا ما لحظناه من قبل حينما جعل ابن القيم قاعدة عامة سار عليها في منهجه، وهي أنّ الأحكام الشرعية المستنبطة من النصوص مستمدة من المعاني لا الألفاظ، حتى وإنّ كان فيه تقديم وتأخير في الألفاظ داخل التركيب، ودون إحداث خلل في المعنى كان الحكم المستنبط واحداً، وهو ما نختم به هذا العنصر النحوي بقوله: « إذ الاعتبار بالمعاني والمقاصد في الأقوال والأفعال، فإن الألفاظ إذا اختلفت عباراتها أو مواضعها بالتقدم والتأخر والمعنى واحد كان حكمها واحداً، ولو اتفقت ألفاظها واختلفت معانيها كان حكمها مختلفاً، وكذلك الأعمال »[58].

الفعل والفاعل والمفعول

لقد تحدث ابن جني عن الدلالة المعنوية قاصداً في ذلك الدلالة النحوية، وأنها أضعف من الدلالة الصناعية، والدلالة اللفظية[59]؛ باعتبار أنّ النحو يأتي في المرتبة الثالثة بعد الصوت والصرف. وإذا كان ابن القيم يرى أنّ « الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه »[60]، فأنه على هذا الأساس نجد أن الفعل "أكل" -على سبيل المثال- يدل بمعناه على أمرين: الأول هو وجود فاعل للأكل. بينما الثاني وهو أنّ الكلمة التي تصلح لأنّ تقع فاعلاً للفعل " أكل" ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط؛ باعتبار أنه ليست كل كلمة في اللغة تصلح لأن تتعلق بـ" أكل" بوصفها فاعلاً لها[61]، وهو ما نلمسه من قول ابن جني في تمثيله للدلالة النحوية: « وأما المعنى، فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال...ألا تراك حين تسمع "ضَرَب" قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنتظر فيما بعد فتقول: هذا فِعل، ولا بدّ له من فاعل، فليت شعري مَن هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أنّ تعلم الفاعل من هو، وما حاله مِن موضع آخر لا من مسموع ضرب؛ ألاَ ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل مجملا غير مفصَّل »[62].

وإذا عدنا إلى ابن القيم لوجدناه يقّر بحاجة الفعل للفاعل وللمفعول معاً، والغرض من أجل ذلك هو تحديد الدلالة، وبالتالي تتمة الكلام؛ لأنّ الفعل «لا يدل على الفاعل معيناً، ولا على المفعول معيناً، وإنما يدل عليهما مطلقاً؛ لأنك إذا قلت: "ضرب" لم يدل على "زيد" بعينه، وإنما يدل على "ضارب"، وكذلك "المضروب". وكان ينبغي أنّ لا يعمل حتى تقول "ضرب ضارب مضروباً" بهذا اللفظ؛ لأنّ لفظ "زيد" لا يدل عليه لفظ الفعل ولا يقتضيه »[63]؛ فهو إذن بحاجة إلى فاعل ومفعول من أجل تحديد الدلالة أكثر، وأنّ السبب في ذلك حسب ابن القيم راجع إلى أنّ: « الواضع لم يضع هذه الألفاظ في أصل الخطاب مقتضية فاعلاً مطلقاً، ومفعولاً مطلقاً، وإنما جاء اقتضاء المطلق من العقل لا من الوضع، والواضع إنما وضعها مقتضيات لمعين من فاعل ومفعول طالبة له، فما لم يقترن بها المعين كان اقتضاؤها وطلبها بحاله؛ لأنّ الإخبار والطلب إنما يقعان على المعين»[64]؛ ثم يواصل كلامه بطرح إشكال وفي الوقت نفسه مجيباً عنه قائلاً: « فإن قيل: لو كانت قد وضعت مقتضية لمعين لم يصح إضافتها إلى غيره فلما صح نسبتها وإضافتها إلى كل معين علم أنها وضعت مقتضية للمطلق. قيل: الفرق بين المعين على سبيل البدل والمعين على سبيل التعيين بحيث لا يقوم غيره مقامه. والسؤال إنما يلزم أن لو قيل إنها مقتضية للثاني؛ أما إذا كانت مقتضية لمعين من المعينات على سبيل البدل لم يلزم ذلك السؤال»[65]؛ حيث يفهم من كلامه أنّ الفعل "ضرب" وُضع لمعين من المعينات على سبيل البدل، وأنه لابد من أنّ تكون لدينا قائمة من المعينات التي تصلح لأن تكون فاعلاً لفعل "ضرب"؛ كقولنا: "ضرب محمد، أو عمر"، وأنّ الفعل يجرد من هذه القائمة مجموعة من الصفات التي تشترك فيها جميع كلماتها وتتميز بها عمّا سواها، وبالتالي يتوجب معرفة أنّ الفعل "ضرب" يحتاج إلى فاعل يشترط فيه كذا، فإذا خالف المتكلم هذا الشرط فإنه يكون بذلك قد تعدى قواعد النظم، التي تتطلب بدورها كما يصرح الجرجاني بقوله:
« ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها»[66]، وهذا ما يؤكده ابن القيم على تحديد الفاعل والمفعول للفعل المقصود من الكلام، وهي ضرورة لابد من احترامها والتّقيد بها، خصوصاً وأن الدراسات الحديثة تركز على ما يسمى بضمان التواصل المعتمد أساساً على فهم الرسالة اللغوية التي تكون بين المتكلم-المستمع المثالي للغة، وأنه يفهم من كلام ابن القيم أن يوحي بما يسميه

---

[57]. ينظر المرجع الأول نفسه، ص123.
[58]. أعلام الموقعين، 693/3، وينظر أيضا، 728/3.
[59]. ينظر الخصائص، 98/3.
[60]. بدائع الفوائد، 86/2.
[61]. ينظر تحويلات الطلب ومحددات الدلالة، ص20.
[62]. الخصائص، 98/3-99.
[63]. بدائع الفوائد، 87/2.
[64]. المصدر والصفحة نفسهما.
[65]. المصدر نفسه، 87/2-88.
[66]. دلائل الإعجاز، ص48.

تشومسكي والتحويليون بـ"قيود الاختيار" Sélection restriction ، وما يستتبعه ذلك من النظام النحوي والمقام السياقي، وأن التحويليين يجعلون من تلك القيود قاعدة منتجة. وأنّ كل كلمة لها شرط اختيار خاص بها في حالة دخولها في علاقة نحوية مع غيرها، وأنها إذا اجتازت هذا الشرط الاختياري صحت العلاقة النحوية والدلالية معاً، والعكس صحيح. وأن مهمة هذا الاختيار هو إزالة التناقض الدلالي الذي يكون بين التراكيب الإسنادية وغيرها، وهو ما عبّر عنه علماء العرب القدامى بمقولتهم المشهورة "إن الكلمة تطلب لفقها"[67].

وإذا تقرر أنّ ابن القيم يركز على حاجة الفعل إلى الفاعل والمفعول، من أجل توضيح القصد من الكلام أكثر، فإننا نجده هذه المرة يتجه إلى رأي آخر، وهو أنّ الفعل بحاجة إلى الفاعل أقوى وأكثر من حاجته إلى المفعول به، وهو ما صرّح به سيبويه من قبل بقوله: « إنّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل»[68]. حيث يقول ابن القيم موضّحاً تلك الحاجة بقوله: « ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين: أحدهما أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه؛ نحو: "فَعَلَ زَيْدٌ"، و"عمل عمرو". وأما الخصوص فنحو: "ضربَ زيدٌ عمراً"، ولا تقول: "فعلَ زيدٌ عمراً" إلاّ أن يكون الله هو الفاعل سبحانه»[69]؛ أي أن الفعل يدل دلالة عامة على الفاعل إذا تم الكلام، ولا يحتاج إلى مفعول، ويدل دلالة خاصة على الفاعل إذا احتاج الكلام إلى مفعول به.

ثم إننا نجده يواصل كلامه من أجل توضيح الوجه الثاني، حيث يقول: « إنّ الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أنّ يكون الفعل متصلاً بفاعله لا بمفعوله، ومن ثم قالوا: "ضَرْبُ زَيْدٍ لِعَمْرو"، و"ضَرْبُ زَيْدٍ عمراً"، فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير لام أخرى. ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأنّ اللام تؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لا ينفصل عنه معنى"[70]؛ وهذا قول قد صرّح فيه بالارتباط الشديد الحاصل بين الفعل وفاعله، وأنّ الفعل لا يمكنه الاستغناء عن الفاعل، عكس المفعول الذي يمكن الاستغناء عنه، وهو ما يتوجب أنّ يكون الفعل متصلاً بالفاعل، وأنّ هذا التلاحم والترابط الحاصل بين الفعل والفعال كائن لفظاً ومعنى.

ومن خلال تعليل ابن القيم السابق، نجد أنّ أحد الباحثين خلُص إلى أنّ هذا التعليل ربما راجع إلى التوجه الذي انتهجه علماء المذهب الظاهري، حيث يقول: « وغير خاف أنّ تحليله هذا ينسجم خصوصا مع الرؤية الظاهرية السّنية في القول بقصر الفاعلية الحقّة على الله» [71].

الخلاصة:

إنّ الاهتمام بالتركيب ودلالته عند العرب لم يكن حديث النشأة، وإنما اهتموا به منذ نزول القرآن على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، والطروحات التي أشرنا إليه سابقاً لخير دليل على ذلك، أضف إلى ذلك أنهم اهتموا به لمّا ربطوه بجانب الدلالة، للتأكيد على العلاقة الوطيدة بين النحو والدلالة؛ فالدلالة حاضرة حضوراً إلزامياً في النحو. والشيء الذي أردنا التنبيه إليه أيضاً، هو أنّ النحو لم يكن من انشغالات النحاة فحسب، إنما اهتم به الأصوليون أيّما اهتمام، والنصوص السابقة الذكر لخير شاهد على ذلك.

---

[67]. ينظر النحو والدلالة، ص95-96.

[68]. الكتاب، 79/1.

[69]. بدائع الفوائد، 86/2-87.

[70]. المصدر نفسه،87/2.

[71]. الأسس الإبستمولوجيا والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول، ص162، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2006م.

المراجع

* **القرآن الكريم، برواية الإمام حفص عن الإمام عاصم.**

1. أحمد قاسم حسام (2007)، **تحويلات الطلب ومحددات الدلالة- مدخل إلى تحليل الخطاب النبوي الشريف**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1.
2. الأنباري أبو البركات (2005)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
3. الجرجاني عبد القادر (2005)، **دلائل الإعجاز**، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.
4. جمال الدين مصطفى(1405هـ)، **البحث النحوي عند الأصوليين**، منشورات دار الهجرة، إيران، قم.
5. الجوزية ابن قيم (2005)، **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
6. الجوزية ابن قيم (1997)، **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، شرح وتحقيق: رضوان جامع رضوان، اختصار الشيخ محمد الموصلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
7. الجوزية ابن قيم (1998)، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط3.
8. الجوزية ابن قيم (2004)، **شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، ابن قيم الجوزية، شرحها وحققها د. محمد خليل هراس، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
9. الجوزية ابن قيم (2005)، **بدائع الفوائد**، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1.
10. اين جني أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2.
11. حماسة عبد اللطيف (1983)، **النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، القاهرة.
12. خضير محمد أحمد (2005)، **التركيب والدلالة والسياق** - دراسات تطبيقية، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية.
13. رمضان النجار نادية (2004)، **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
14. الراجحي عبده (1979)، **النحو العربي والدرس الحديث**، النهضة العربية، بيروت.
15. الزنكي نجد الدين قادر كريم (2006)، **نظرية السياق - دراسة أصولية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
16. السهيلي أبو القاسم (1992)، **نتائج الفكر في النحو**، حققه وعلق عليه الشيخان: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
17. السيوطي جلال الدين(2005)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.
18. الشاطبي أبو إسحاق، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
19. الشاوش محمد (2002)، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص**، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1.
20. صالح حسنين صلاح الدين، **الدلالة والنحو**، ط1، (د.ت).
21. بن عيسى عبد الحليم (2006)، **البنية التركيبية للحدث اللساني**، منشورات دار الأديب، وهران.
22. الغزالي أبو حامد (1413هـ)، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت .
23. القوزي عوض محمد (1981)، **المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1.
24. الكراعين احمد نعيم (1993)، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.
25. لاشين عبد الفتاح، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
26. مقبول إدريس (2006)، **الأسس الإبستمولوجيا والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، د.إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد.
27. محمد بشر كمال (1988)، **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، ترجمة وقدم له وعلق عليه د.كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة.

28. ابن منظور جلال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.
29. يونس علي محمد (2007)، **المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة العربية**، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2.

الدوريات

1. بلحبيب رشيد (1998)، مقومات الدلالة النحوية- قراءة في بعض الخصائص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، عدد 16، ربيع الآخر.

*** المراجع الأجنبية:**

1. Paul.J- Katz è Postal,Jerrold.J.è (1964) ,An Integrated Theory of linguistic Discrptions.: M.I.T.press-Copyright-Massachu-setts. USA.